المملكة المغربية
وزارة العدل والحريات
الوزير
25 دي

الرباط، في فاتح مارس 2017

من وزير العدل والحريات

إلى

السادة الرؤساء الأولين لمحاكم الاستئناف

السادة الوكلاء العامين لدى محاكم الاستئناف

السادة رؤساء المحاكم الابتدائية

السادة وكلاء الملك لدى المحاكم الابتدائية

الموضوع: حول ميثاق النجاعة القضائية 2017.

سلام تام بوجود مولانا الإمام

وبعد، فمن منطلق ما نص عليه الفصل 157 من الدستور الذي جاء فيه: " يحدد ميثاق للمرافق العمومية قواعد الحكامة الجيدة المتعلقة بتسيير الإدارات العمومية والجهات والجماعات الترابية والأجهزة العمومية"، وكذا الفصل 154 من الدستور.

واستمرارا في تنزيل مقتضيات الميثاق الوطني للإصلاح الشامل والعميق لمنظومة العدالة الذي جعل من الحكامة والنجاعة القضائية إحدى ركائزه المكينة.

وسعيا إلى إشراك السادة المسؤولين القضائيين في بلورة هذا التوجه الاستراتيجي للوزارة، ارتأت وزارة العدل والحريات إنجاز ميثاق سنوي يتوخى الرفع من جودة الأداء وحكامة التسيير ونجاعة التدبير.

وأخبركم في هذا الإطار، أنه تقرر تنظيم ثلاثة اجتماعات جهوية، سيتم خلالها عرض حصيلة سنة 2016 واستشراف آفاق سنة 2017 وستتوج بمشاورات مع السادة المسؤولين القضائيين لاستقصاء آرائهم، والاطلاع على مقترحاتهم لوضع أسس ميثاق النجاعة القضائية برسم سنة 2017 الذي يرجى أن يصبح إطارا مرجعيا يمكن اعتماده من طرف مسؤولي المحاكم.

لذا أهيب بكم، الانخراط بالجدية المعهودة فيكم في بلورة هذا الميثاق والاسهام فيه بأفكاركم النيرة ومقترحاتكم القيمة، والله ولي التوفيق، **والسلام**.

وزير العدل والحريات
المصطفى الرميد